أمام مكتب الجلسات الإدارية بولاية كاليفورنيا

في موضوع: ولي الأمر بالنيابة عن الطالب،

ضد

منطقة سان ليياندرو (SAN LEANDRO) التعليمية الموحدة.

قضية مكتب الجلسات الإدارية رقم 2019030365

أمر موافقة على طلب رفض الدعوى دون الإخلال بها

بتاريخ 7 مارس 2019، قدم الطالب طلب جلسة إجراءات قانونية واجبة (شكوى) إلى مكتب الجلسات الإدارية، مع تحديد منطقة سان ليياندرو (San Leandro) التعليمية الموحدة.

في 15 مارس 2019، قدمت سان ليياندرو طلبًا لرفض شكوى ولي الأمر، مدعية أن الطالب، الذي تاريخ ميلاده في ديسمبر 2000، يبلغ من العمر 18 عامًا، ولا يخضع لوصاية، ولم يدعي ولي الأمر أو يقدم دليلًا على نقل الحقوق التعليمية من الطالب إلى ولي الأمر.

في 20 مارس 2019، قدم ولي الأمر معارضة لطلب الرفض مشيرًا إلى أن ولي الأمر والطالب كانا يسيران في إجراءات تنفيذ نقل الحقوق التعليمية للطالب إلى ولي الأمر، وأن تنفيذ نقل الحقوق التعليمية سيكتمل بنهاية العمل في 20 مارس 2019.

تطبيق القانون

ينص قانون التعليم، القسم 56041.5 على ما يلي:

عندما يبلغ الفرد ذو الاحتياجات الاستثنائية سن 18 عامًا، باستثناء الفرد الذي تم تحديده على أنه غير كفء بموجب قانون الولاية، يتعين على الوكالة التعليمية المحلية تقديم أي إخطار بالضمانات الإجرائية التي يتطلبها هذا الجزء لكل من الفرد ووليي أمر الفرد. يجب نقل جميع الحقوق الأخرى الممنوحة لولي الأمر بموجب هذا الجزء إلى الفرد ذي الاحتياجات الاستثنائية. يجب على الوكالة التعليمية المحلية إخطار الفرد وولي الأمر بنقل الحقوق.

مناقشة

أشارت معارضة طلب الرفض إلى أن الطالب كان في طور التوقيع على نقل حقوقه التعليمية إلى ولي الأمر، وأنه كان سيتم الانتهاء من نقل الحقوق التعليمية في 20 مارس 2019. اعتبارًا من تاريخ إغلاق العمل في 22 مارس 2019، لم يقم

ولي الأمر ولا الطالب بتقديم أمر نقل نافذ للحقوق التعليمية. وبالتالي، يجب رفض الشكوى، لأن ولي الأمر ليس لديه حاليًا سلطة التصرف نيابة عن الطالب، والتي تتضمن تقديم الشكوى نيابة عن الطالب. تم رفض الشكوى دون الإخلال بها. يمكن للطالب تقديم شكوى خاصة به، أو يمكن لولي الأمر نيابة عن الطالب إعادة تقديم شكوى جديدة بعد الحصول على أمر نقل نافذ للحقوق التعليمية من الطالب، وادعاء ذلك في شكواه.

القرار

تمت الموافقة على طلب منطقة سان ليياندرو (SAN LEANDRO) التعليمية الموحدة لرفض الدعوى. تم رفض المسألة دون الإخلال بها.

هكذا أمرنا.

التاريخ: 24 مارس 2019

جوديث بيسوارك (JUDITH PASEWARK)
قاضي القانون الإداري
مكتب الجلسات الإدارية

تم تعديل إمكانية الوصول